

القطاع الخاص ودوره في تأهيل وتشغيل المعوقين

أ.د. عبدالله بن محمد الوابلي

قسم التربية الخاصة – كلية التربية

جامعة الملك سعود

شهد العالم تحركاً غير عادي خلال العقود الثلاثة الماضية من الألفية الثانية تجاه مسألتين، حيث تتصل المسألة الأولى بثورة المعلومات Internet أما المسألة الثانية فهي ذات صلة بمجال الإعاقة والمعوقين من تعليم وتدريب وتأهيل ومن ثم تشغيل. إلا أن المقارنة ربما تكون غير عادلة فيما يتصل بنمو وتطور كل مسألة على حدة. فالنمو أو التطور السريع الذي حققه مجال الحاسب الآلي على المستويين النوعي والكمي يفوق ذلك النمو والتطور في مجال الإعاقة والسبب في ذلك بسيط جداً وهو أن عناصر المسألة الأولى مكونة من المادة التي يمكن للإنسان تطويرها وتطويرها كما يشاء وذلك بفضل الأموال الطائلة التي تصرف عليها وما حققته أيضاً من أرباح يصعب وصفها، في حين أن المسألة الثانية ربما تكون أكثر تعقيداً من الأولى بحكم اتصالها بالإنسان وتركيبته المعقدة، ومع أن هناك مبالغ مالية كبيرة ما زالت تصرف في سبيل تطوير هذا المجال إلا أن المردود المالي (الأرباح) قد يكون صفرًا. إن المهم في هذا الأمر كله هو ماذا استفاد الإنسان المعوق من هذا الصرف؟ إن الإجابة على هذا التساؤل قد تتصف بالعمومية وهي أنه ربما تكون الفائدة موجودة وقائمة ولكن النتيجة الفعالة متفاوتة من بلد إلى آخر. ومهما كانت النتائج فعالة في مجملها إلا أنها أيضاً لا تقارن بمستوى نتائج المسألة الأولى.

وهكذا، عندما نتعامل مع موضوع الإعاقة، فإننا نتعامل مع مسألة أكثر حساسية وتعقيداً من أي مسألة أخرى والسبب في ذلك هو أن الاتجاهات والمشاعر، والقيم والعادات الإنسانية تغلف هذه المسألة، وتزيد من درجة حساسيتها وتعقيدها مما تخلق حيرة لدى الإنسان تدفعه في النهاية إلى التفكير والتخطيط بشكل متأن ودقيق لمواجهة كل التعقيدات المحاطة بهذه المسألة.

إن مسألة تشغيل الأشخاص المعوقين في العالم بأسره تعتبر غاية نهائية لكل الممارسات العلمية والتطبيقية التي تجري ضمن فعاليات مجال الإعاقة ولكن يظل الدافع الإنساني في الغالب هو التفسير الظاهر والوحيد والمبرر وراء هذا التوجه، علماً أن هناك قوانين وتشريعات في عدد من الدول المتقدمة (مثل أمريكا) تلزم جميع القطاعات بتأهيل وتشغيل الأشخاص المعوقين.

إن الدوافع الإنسانية والوطنية تعتبر في حقيقة الأمر من السمات البارزة لمجتمعنا العربي السعودي المسلم وذلك في جميع الأنشطة الإنسانية وبالتحديد في النشاط الإنساني المتعلق بمجال الإعاقة مع أنه لا توجد حتى الآن قوانين وتشريعات تلزم جميع قطاعات المجتمع للقيام بهذا العمل. نعم هناك مبادئ وتوجيهات تخص هذا الموضوع ولكنها أيضاً غير ملزمة. إن الشاهد في هذا المقام هو ذلك التفاعل القائم بين مؤسسات المجتمع السعودي بقطاعاته المختلفة مع متطلبات واحتياجات الأشخاص المعوقين، وإن كان القطاع العام ممثلاً في دور الحكومة يعتبر سباقاً إلى دعم برامج تأهيل وتشغيل الأشخاص المعوقين، بل أعطى استمرارية لهذا الدعم حتى

يومنا هذا، كما يليه في ذلك أيضاً قطاع المؤسسات والجمعيات الخيرية، غير أن دخول القطاع الخاص في المنافسة على عمل الخير لدليل آخر أيضاً على ذلك التلاحم الحضاري المدعوم بقيم وأصالة أفراد المجتمع ومؤسساته في هذا البلد، إن دور القطاعات المختلفة في عملية تأهيل وتشغيل الأشخاص المعوقين هو بمثابة توجه تكاملي مطلوب في تنظيم وتوزيع المسؤوليات المناطة بتلك القطاعات المختلفة. لذلك برز دور القطاع الخاص في المملكة منسجماً مع هذا التوجه التكاملي الذي بدوره يخدم مجال تأهيل وتشغيل الأشخاص المعوقين. إن دخول هذا القطاع لعملية تأهيل وتشغيل الأشخاص المعوقين يعد مطلباً وطنياً قبل أن يكون حيويّاً كما أنه يعتبر أمراً في غاية الأهمية وتكمن هذه الأهمية في تلك المكتسبات التي حققها القطاع الخاص في السنوات الأخيرة والتي لا تزال في نمو مستمر كالسمعة الطيبة، ومثانة بنيته الاقتصادية المغلفة بالثقة المحلية والعالمية.

إن التجربة التي يخوضها القطاع الخاص في مجال عملية تأهيل وتشغيل الأشخاص المعوقين بالمملكة لازالت غير معروفة لدى الكثير من المهتمين بهذا الأمر وإنما هي مدار حديثهم في المجالس الذي لا يستند في الأساس على أشياء موثقة ومتداولة، وإنما ضمن إطار (سمعنا يقولون)، وبحكم اهتمام بهذا المجال لم يسبق لي أن اطلعت أو حصلت على وثيقة علمية أو منشورة تؤكد وجود هذا النوع من التجارب ولكن حسب المقولة الشعبية (لا دخان دون نار) حيث تأكد لي مؤخراً وجود تجربة لإحدى الشركات الوطنية في مجال تأهيل وتشغيل الأشخاص المعوقين سمعياً عندما اطلعت عليها أثناء عرضها ضمن إحدى جلسات الندوة الأخيرة التي احتضنتها وزارة التربية والتعليم (وزارة المعارف سابقاً) ممثلة في جهاز الأمانة العامة للتربية الخاصة آنذاك والتي كانت محاورها تدور حول الاتجاهات المعاصرة في التعليم والتأهيل المهني للمعوقين سمعياً، وذلك قبل أربعة عشر عاماً أي خلال الفترة لواقعة ما بين 25-27 شوال 1420 الموافق 1-3 فبراير 2000م في الرياض.

إن التجربة التي قدمتها (أحتفظ بأسم الشركة) كورقة عمل ضمن فعاليات هذه الندوة نالت إعجاب الكثير من الحضور وأنا من بينهم، بل تفوقت على كثير من أوراق العمل المقدمة مع احترامي وتقديري التامين لجميع الأوراق المطروحة ولكن إحساسي الوطني وحيي لهذه التجارب ربما كانا السبب في تحيزي لهذه الورقة. عموماً، لقد جاءت هذه المحاولة أو التجربة ضمن خطة منظمة واضحة الأهداف والخطوات التنفيذية التي سأحاول إيجازها للقارئ قدر الإمكان. لقد شكلت العناصر التالية معالم تجربة هذه الشركة الوطنية في تدريب وتشغيل الأشخاص المعوقين سمعياً وهي:

العنصر الأول: تحديد إستراتيجية الشركة تجاه المشروع:

لقد أقرت الشركة عدداً من الأمور الهامة في هذا العنصر كإستراتيجية تمثل توجه الشركة تجاه تأهيل وتشغيل المعوقين سمعياً ولعل من أبرزها أن تأهيل وتدريب المعوقين سمعياً يعتبر هدفاً من أهداف الشركة، وهذا يتطلب تخصيص ميزانية مستقلة مع توجيه المديرين بإعطاء أولوية لتوظيف المعوقين سمعياً.

العنصر الثاني: أعداد محيط العمل بالشركة:

لقد هيأت الشركة طبيعة الأعمال التي يمكن أن تناسب إمكانات وقدرات الأشخاص المعوقين سمعياً لذلك حددت بالتفصيل الأقسام التي ينبغي أن يدرّب ويوظف فيها الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية.

العنصر الثالث: إعداد اختبارات لاختيار المرشحين:

لقد اشتمل هذا العنصر على عدد من الاختبارات التي تتوافق وقدرات المعوقين سمعياً حيث غطت عدداً من المجالات كالقدرة الذهنية والقدرة الحسابية والحاسب الآلي والمفردات العربية والإنجليزية.

العنصر الرابع: الاتصال بالجهات الأكاديمية العلمية:

لقد عملت الشركة على الاتصال بعدد من المختصين في مجال الإعاقة السمعية بهدف الاستفادة من استشاراتهم الفنية والتدريبية لموظفي الشركة عن كيفية التعامل مع المعوقين سمعياً بالإضافة إلى قيامهم بتدريب هؤلاء الأشخاص وهذه الجهات مثلها معهد الأمل للصم بجدة وكذلك مركز جدة للنطق.

العنصر الخامس: البرنامج التدريبي:

يتكون البرنامج التدريبي من مرحلتين:

المرحلة الأولى: تغطي هذه المرحلة التي تمتد لثلاثة أسابيع التدريب النظري الذي يشمل معلومات عن الشركة، اللغة الإنجليزية، استخدامات الحاسب الآلي، ومتطلبات الوظيفة التي سيشغلها العميل.

المرحلة الثانية: تكون مهمة هذه المرحلة المتابعة التي تستمر لمدة ثلاثة أسابيع أخرى يتم من خلالها متابعة تطور وتقدم أداء ومهارات الأشخاص المعوقين سمعياً التي تخضع لعملية تقييم من قبل عدد من المسؤولين عن الشركة. انتهت عناصر المشروع.

وعلى الرغم من أن هذه التجربة تعتبر الأولى من نوعها (حسب معلوماتي) في مجال تأهيل وتشغيل المعوقين سمعياً حيث لا يوجد تجارب سابقة على هذا النمط ضمن الشركات الوطنية، إلا أنها تميزت بمنهجية سليمة إلى حد كبير تمثلت في خطواتها العلمية من إعداد وتنفيذ وتقييم، وهذا لا يعني أن التجربة لا تخلو من عيوب حيث أننا لم نعش جو التجربة الفعلي ولكنها في اعتقادي تعتبر خطوة هامة في اتجاه دعم عملية تأهيل وتشغيل الأشخاص المعوقين بشكل عام من قبل القطاع الخاص الذي بدأ يلوح في الأفق كأحد وأهم عناصر مقومات التنمية في هذا البلد.

إن نشوة الفرحة والافتخار بتلك التجارب المحدودة التي تقدمها بعض الشركات الوطنية تجاه تشغيل الأشخاص المعوقين لن تدوم أو تطول إذا ظلت في إطارها الضيق والمحدود. إن العمل على توسيع نطاق هذه المحاولات لتشمل أكبر عدد ممكن من مؤسسات القطاع الخاص ربما يساهم أيضاً في زيادة رقعة القاعدة العمالية بين الأشخاص المعوقين وهذا الأمر يعتبر بغية وأمنية الجميع في هذا البلد. أما تحقيق هذا الأمر فلن يتم إلا إذا أخذت هذه الشركة وغيرها من الشركات الوطنية الأخرى التي لديها نفس التوجه بعين الاعتبار عدداً من الأمور التي تعتبر أيضاً وجهة نظر شخصية قد تسهم بشكل أو بآخر في تأطير هذه القضية نظرياً لتكون موضع نقاش

وحوار بين عدد من المختصين في مجال تعليم وتأهيل الأشخاص المعوقين ورجال الأعمال المهتمين بهذه القضية.

إن هذا الإطار المقترح قد يكون قابلاً للحوار والتعديل أو التطوير ولكنه في النهاية قد يساعد على تفعيل دور القطاع الخاص في عملية تأهيل وتشغيل الأشخاص المعوقين بالمملكة العربية السعودية، ومن أهم هذه الأمور ما يلي:

- أن يكون هناك لقاءان علميان يجمعان رجال الأعمال وأصحاب الشركات أو مؤسسات القطاع الخاص التي لديها تجارب أو محاولات في مجال تشغيل الأشخاص المعوقين وكذلك الشركات والمؤسسات التي ترغب في خوض هذه التجربة بالإضافة إلى المختصين من أكاديميين وفنيين في مجال تأهيل المعوقين.
- أن يتم تدارس هذه التجربة وغيرها من التجارب الأخرى التي تتبناها بعض الشركات بهدف التعريف بها والتعرف عليها وعلى النتائج المحققة.
- إذا كان هناك إجماع بين المؤتمرين حول أهمية هذه التجارب في مجال تأهيل وتشغيل الأشخاص المعوقين فإنه ينبغي أن تتبنى الشركات أو مؤسسات القطاع الخاص وثيقة إعلان تؤكد من خلالها على عدد من المبادئ لعل أهمها إتاحة الفرصة للقادرين على العمل من الأشخاص المعوقين، على أن تغطي هذه الوثيقة مبدأ التدريب أو إعادة التأهيل وكذلك التشغيل.
- عبر هذه الوثيقة تعمل الشركات ومؤسسات القطاع الخاص ممن لديها تجارب في هذا الشأن إلى تعميم التجارب لتشمل عدداً من مواقعنا الرئيسية في المملكة العربية السعودية.
- عبر هذه الوثيقة المعلنة تقوم الشركات ومؤسسات القطاع الخاص التي ليس لديها تجارب أو محاولات سابقة في هذا المجال ولكن لديها الرغبة في تبني فكرة عملية تأهيل وتشغيل المعوقين بتطوير تجارب ممن سبقوها في هذا المجال حتى يمكن أن تخدم فئات أخرى من المعوقين كإعاقة البدنية البسيطة أو الإعاقة الفكرية البسيطة وغيرها من الإعاقات البسيطة الأخرى.
- للحفاظ على استمرارية الوثيقة المعلنة وما تحمله من مبادئ فإنه يتم تشكيل لجنة متابعة القطاع الحكومي ممثلة في المؤسسات ذات العلاقة بمجال الإعاقة والغرف التجارية ممثلة عن رجال الأعمال أصحاب الشركات أو مؤسسات في القطاع الخاص على أن يتم تحديد الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه اللجنة وفي إطار مبادئ الوثيقة المعلنة.

وأخيراً أمل أن يجد هذا الطرح وغيره من الاقتراحات الأخرى الجدية من قبل الجهات المعنية بالبحث العلمي وخصوصاً الجامعات السعودية في التعامل مع هذه المسائل التي أصبحت من بين قضايا الرأي العام التي يتم تداولها بين وسائل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل الاتصال الاجتماعي.